تفوح منها رائحة "حرب باردة جديدة" وتؤشر إلى تغيير قواعد اللعبة على المسرح الدولي

"صفقة العصر" بين روسيا والصين

بيروت: اتفاق الغاز الضخم الذي رعاه الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ في شنغهاي جاء ليكرس تحالفا وثيقا، فرضه تقاطع مصالح في ظل «حرب باردة» جديدة تتوزع جبهاتها بين أوكرانيا وسورية غربا وبحر الصين شرقا «إنها صفقة العصر». هكذا وصف بوتين اتفاقية الغاز التي وقعت أمس الأول في شنغهاي، والتي تعد الأضخم من بين الصفقات التي أبرمتها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي.

وبموجب الاتفاقية، التي تبلغ قيمتها 400 مليار دولار، ستحصل الصين على 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي سنويا لفترة 30 عاما.

وتتضمن الاتفاقية أيضا مد خطوط أنابيب بطول 2500 كيلومتر لضخ الغاز الطبيعي من حقلين في سيبيريا إلى المناطق الصناعية الواقعة في شمال الصين، فضلا عن تطوير البنية التحتية.

يأتي توقيع الاتفاق الصيني ـ الروسي بعد 25 عاما على الزيارة التي قام بها آخر رئيس للاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشيف لبكين (1989) في سياق مساعي التطبيع بين الدولتين العظميين بعد عقود من الصراع الأيديولوجي. ومنذ تلك الفترة ظلت العلاقات الروسية ـ الصينية تتطور بخطى بطيئة وإنما واثقة. اتفق الجانبان على قضايا عدة على الساحة الدولية (العراق، كوسوفو، سورية.. الخ)، وشكلا ركيزتين من الركائز الخمس لتجمع «البريكس» الذي يضم الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا). اليوم يعزز الجانبان علاقاتهما الاقتصادية بما يسهم في تمتين شراكتهما الاقتصادية والسياسية.

وبما أن السياسة هي «اقتصاد مكثف»، كما يرى كارل ماركس، يمكن القول إن الترجمة الجيوسياسية لـ«صفقة العصر» هي اتصال استراتيجي بين قوتين عظميين قد يغيران قواعد اللعبة الكبرى على مسرح العلاقات الدولية.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني زي جينغ بينغ عقب توقيعهما على صفقة الغاز الاربعاء الماضي (ا ب)

بوتين رد على الحصار الغربي بـ"بديل شرقي" وإيران على خط التحالف الجديد

من تابع الحملة الإعلامية الصاخبة التي سبقت ورافقت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الصين، لا يحتاج إلى كثير من الجهد لتلمس مدى الاهمية التي توليها موسكو لتعزيز الشراكة مع الحليف الصعب الذي يبدو الرابح الأكبر من المواجهة القائمة بين روسيا والغرب. والعنوان الأبرز ركز على مبدأ العلاقة مع الصين بصفتها البديل «الشرقي» في مواجهة مساعي الغرب لعزل روسيا. وهذا العنوان يوحي مباشرة بأن روسيا تستعد لفترة طويلة من المواجهة وأن الكرملين اتخذ كما يبدو قرارا بالمضي في معركته إلى آخر الشوط.

ويختلف المحللون الروس بحكم درجة اقترابهم او ابتعادهم من مطبخ صنع القرار في تقويم التحولات الجارية حاليا في السياسة الروسية، لكنهم يتفقون على ان مجريات ربيع العام 2014 حملت انقلابا كاملا في علاقات روسيا مع الغرب وفتحت الباب امام مرحلة جديدة في آليات تشكل النظام الدولي المعاصر.

ووفق الباحث ايغور زيفيليوف، فإن الكرملين كان في تلك اللحظة أمام تحدي إطلاق منظومة جديدة لآليات التعامل تخرج من خلالها روسيا من المسار الذي فرض عليها بعد انتهاء «الحرب الباردة» مستفيدة من تطورات دولية عدة، بينها الأزمة المالية التي لم تعان منها موسكو كثيرا، والأزمات الإقليمية التي عكست عجز الغرب عن تبني سياسات حاسمة.

ومع الوصول إلى «الربيع الروسي» وفق المصطلح الذي استخدمه الباحث للتدليل على مجريات الأزمة الأوكرانية وقرار ضم القرم، باتت موسكو أمام وضع جديد بدأت معه إعادة النظر في التعامل مع كل منطلقاتها في السياسة الخارجية. بهذا الفهم يمهد الخبراء الروس للحديث عن رؤية جديدة لسياسة الكرملين على الصعيد الدولي، تقوم على امتصاص الضغوط المتزايدة ومواجهة العزلة من دون التورط في فتح مواجهة شاملة.

وبدأت موسكو تنشط تحركاتها لحشد أوسع تأييد ممكن في مواجهة الضغوط الغربية، رغم عقبات جدية تعترضها في هذا السياق.

فهي سعت إلى حشد الجمهوريات السوفييتية السابقة وراء موقفها وعدم التركيز على مخاوف هذه الجمهوريات من تحول القرم إلى سابقة لمناطق انفصالية أخرى.

واتجه الكرملين لتعويض الضربة التي تلقاها بعد استثناء موسكو من مجموعة الدول الصناعية الكبرى إلى تنشيط الاتصالات مع حلفاء تقليديين مثل الهند والبرازيل وبلدان أخرى تدخل في مجموعة «العشرين» التي وصفها الكرملين بأنها «المطبخ الذي يتخذ القرارات المهمة».

لكن التركيز الروسي الأساس يبقى مسلطا على الصين باعتبار أن العلاقة مع هذا البلد تحديدا ستكون العنصر الأقوى في مواجهة الضغوط الغربية، ليس على الصعيد السياسي فقط بل على المستوى الاقتصادي أيضا، باعتبار أن الصين تعد السوق البديل للغاز الطبيعي الروسي في مواجهة الجهود الأوروبية للاستغناء عن مصادر الطاقة الروسية.

صفقة فرضها تلاقي المصالح بينهما، في ظل الصراع القائم بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة في أوكرانيا من جهة، والتوتر المتصاعد بين الصين وجيرانها المدعومين من الولايات المتحدة (الفلبين، اليابان، ڤيتنام) على خلفية التنازع على جزر المحيط الهادئ وثرواته.

وبدا أن الرئيس الروسي كان مصرا على على عدم العودة من شنغهاي بخفي حنين، فهو يريد استباق لقائه المرتقب مع الرئيس الأميركي باراك أوباما والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في يونيو المقبل، بتغيير قواعد اللعبة، وإفهام الغربيين بأن لديه خيارا آخر غير الاعتماد على الأوروبيين في ضخ العملات الصعبة إلى خزينته.

ويرى غربيون أن الحاح بوتين على إبرام الصفقة من جهة، والمبلغ الضخم الذي قدمته الصين لتطوير البنية التحتية من جهة ثانية، يؤكدان أن ثمة تنازلات قدمها الرئيس الروسي للفوز بهذه الاتفاقية.

ورغم أن الغربيين يركزون على أن بوتين كان أكثر تحرقا لإتمام هذه الصفقة مقارنة بتشي جين بينغ، إلا أن الاتفاق يحقق أهدافا مشتركة وملحة لكلا الجانبين.

وبالنسبة إلى روسيا، فإن من شأن صفقة الغاز أن تعطي دفعة قوية للاقتصاد، في ظل معطيات إحصائية مثيرة للقلق، أبرزها توقعات من مراكز دراسة بحصول كساد اقتصادي في ظل نسبة نمو مقدر بـ 0,2٪ خلال العام الحالي.

فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي الأموال النازحة خلال العام الحالي قد يصل إلى 150 مليار دولار. كذلك، فإن العقوبات التي بدأ الغربيون بفرضها على روسيا، على خلفية الأزمة في أوكرانيا، قد تفاقم هذا الواقع الاقتصادي المثير للقلق.

وبالنسبة إلى الطرف الثاني في الاتفاقية، فإن إمدادات الغاز الروسي إلى المناطق الصناعية العطشى لمصادر الطاقة في شمال الصين، سيعطي بكين دفعة قوية في إطار تسريع النمو الاقتصادي، والحد من الاعتماد على الفحم الحجري ذي الأثر الكارثي على البيئة.

ومن شأن حصول الصين على الغاز الروسي أن يقلل كذلك من اعتمادها على مصادر الطاقة في مناطق أخرى، وخصوصا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل المخاطر الناجمة عن الاضطرابات السياسية والأمنية التي تؤججها الولايات المتحدة، ومحاولات العرقلة الأميركية على خطة «خيط اللؤلؤ»، التي تسعى بكين من خلالها إلى نشر أسطول حربي من بحر الصين الجنوبي إلى إيران.

علاوة على ذلك، فإن «صفقة العصر» تعني بالنسبة إلى الصين تعزيز قوتها الاقتصادية على الساحة الدولية، من خلال توسيع نطاق توجهها المعتمد في علاقاتها مع دول أفريقيا وأميركا اللاتينية، والذي يمكن اختصاره على النحو التالي: «الموارد الطبيعية في مقابل البنية التحتية».

بينما كان الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ يوقعان «صفقة العصر» بعدما كانا أشرفا معا على المناورات البحرية المشتركة رقم 3، كان مندوبا روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي، يستخدمان الڤيتو رقم 4 دفاعا عن سورية أمام هجمة الأطلسي الجديدة لإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لا يمكن النظر إلى الڤيتو الروسي الصيني رقم 4 باعتباره، فقط، وقفة مع سورية ضد حملة الضغوط والمضايقات الغربية، إنه ڤيتو ثنائي دفاعا عن مرحلة جديدة في تاريخ العالم، تعبر عن ذاتها، سياسيا، على الجبهتين السورية والأوكرانية.

الهدف الغربي من القرار الجديد في مجلس الأمن هو الرد على مسار الحسم في سورية من خلال خلق أجواء مشحونة بالقول إن إسقاط النظام السوري لا يزال على الأجندة، وإحراج الروس، أخلاقيا وسياسيا، من خلال صياغة قرار يدين الطرفين المتقاتلين في سورية بوصفهما مجرمي حرب.

أما الرد الروسي ـ الصيني فإنه جاء مجرد علامة ديبلوماسية عن تحالف عالمي جديد، أصبح واقعا سياسيا وعسكريا واقتصاديا في شنغهاي.

وعلى الخط تدخل إيران بقوة، وموسكو ستتعاون مع الإيرانيين في كل المجالات، وستبني لهم المزيد من المفاعلات الذرية، بغض النظر عن مآل العقوبات الغربية. وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني مرة جديدة نجم مؤتمر شنغهاي.

يدرك الزعيمان الروسي والصيني قوة إيران وموقعها الجيوسياسي الخطير بالنسبة لتكوين الحلف الآتي الممتد من بكين إلى جنوب لبنان، مرورا بموسكو وبغداد ودمشق.

أكد أن "نموذج العالم أحادي القطب فشل"

بوتين: أوكرانيا تشهد "حرباً أهلية حقيقية"

عواصم ـ وكالات: قبل 48 ساعة من الانتخابات الرئاسية الحاسمة لمستقبل اوكرانيا بعد ستة اشهر من ازمة سياسية حادة، اعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان الازمة في اوكرانيا تطورت الى حرب اهلية حقيقية وانتقد الولايات المتحدة لدعمها اطاحة الرئيس الاوكراني السابق الموالي لموسكو فيكتور يانوكوڤيتش.

وقال بوتين خلال منتدى اقتصادي في سان بطرسبورغ شمال غرب روسيا ان «الازمة الاوكرانية اندلعت لان يانوكوڤيتش ارجأ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي. وتلى ذلك انقلاب بدعم من اصدقائنا الاميركيين والنتيجة كانت الفوضى وحربا اهلية حقيقية».

الى ذلك، حذر بوتين من ان العقوبات المفروضة على روسيا بسبب موقفها في الازمة الاوكرانية «سترتد» على الغربيين. وقال بوتين «اليس من الواضح ان العقوبات الاقتصادية التي تستخدم اداة للضغط السياسي في عالم مترابط حاليا سيكون لها اثر ارتدادي وتنعكس في نهاية المطاف على اعمال واقتصاد البلاد التي تصدر عنها؟».

وأضاف بوتين ان «نموذج العالم احادي القطب فشل»، مستهدفا بدون ان يسميهم الغربيين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة. وقال ان «نموذج العالم احادي القطب فشل. الجميع يرى ذلك اليوم حتى الذين يحاولون التحرك بطريقة اعتيادية والاحتفاظ بالاحتكار واملاء قواعد اللعبة في السياسة والتجارة والمالية وفرض معايير ثقافية وسلوكية».

من جانبه، اعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس ان على الغربيين استخلاص «العبرة الجيدة» من الازمة الاوكرانية، النتيجة «المنطقية» لمحاولتهم الاستفادة من سقوط الاتحاد السوفييتي قبل 25 عاما. وقال لافروف خلال مؤتمر في موسكو «اذا كان الهدف هو الحؤول دون تكرار هذه الازمات في المستقبل، فانه يتعين عندئذ استخلاص العبرة الجيدة من الاحداث في اوكرانيا والانتقال بسرعة الى تطبيق مبادئ المساواة في مجال الامن الاوروبي ـ الاطلسي».

الى ذلك، قتل خمسة اشخاص امس في معارك بين جنود اوكرانيين وانفصاليين موالين لروسيا قرب دونيتسك، معقل الانفصاليين في شرق اوكرانيا، كما ذكر صحافيون من وكالة فرانس برس. ووقعت المعارك قرب قرية كارليفكا شمال غرب دونيتسك.

ويبدو ان اربعة من القتلى هم انفصاليون والخامس احد المتطوعين الذين يقاتلون الى جانب الجيش الاوكراني في الشرق، كما افاد مصور لوكالة فرانس برس.

وامس، شهدت المناطق الانفصالية في لوغانسك ودونيتسك التي اعلنت سيادتها على اثر استفتاء حول الاستقلال، اكثر المواجهات دموية بين القوات الموالية لكييف والانفصاليين الموالين لروسيا منذ بدء العملية العسكرية الرامية، بحسب السلطات الاوكرانية، الى استعادة السيطرة على الشرق.

وهكذا تكبد الجيش الاوكراني اكبر خسائره منذ 13 ابريل مع مقتل 18 جنديا على الاقل في هجومين شنهما الانفصاليون بالقنابل اليدوية وقذائف الهاون والأسلحة الرشاشة.

مسلحون موالون لروسيا يستريحون بالقرب من نقطة تفتيش على مشارف دونيتسك أمس (رويترز)

قتلى وجرحى في معارك بين جنود أوكرانيين وانفصاليين قرب دونيتسك

قتلى وجرحى في قصف بالهاون على احتفال بترشح الأسد في درعا

مشروع قانون في الكونغرس لتدريب وتسليح الجيش "الحر"

عواصم ـ وكالات: قالت تنسيقيات المعارضة السورية امس، إن أكثر من 20 قتيلا وعشرات الجرحى سقطوا، إثر سقوط قذائف هاون على تجمع لمؤيدي رئيس النظام بشار الأسد في مدينة درعا جنوبي سورية.

وذكرت التنسيقيات الإعلامية المعارضة مثل «الهيئة العامة للثورة السورية» و«شبكة سورية مباشر»، إن قذائف هاون، لم تحدد عددها، سقطت على خيمة احتفالية في حي المطار بمدينة درعا، كان يحتشد فيها مؤيدون للأسد احتفالا بترشحه لانتخابات الرئاسة المقررة في 3 يونيو المقبل.

وأوضحت التنسيقيات ان أكثر من 20 قتيلا بينهم مدنيون وعناصر من اللجان الشعبية، إضافة إلى عشرات الجرحى، سقطوا في الهجوم.

ولم تشر التنسيقيات إلى الجهة التي أطلقت قذائف الهاون، غير ان المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يعرف نفسه على أنه منظمة حقوقية مستقلة مقرها بريطانيا، قال إن قوات المعارضة المسلحة هي من أطلقت القذائف.

في الوقت الذي أورد النظام السوري عبر وكالة أنبائه الرسمية (سانا)، خبرا يفيد بـ «استهداف مجموعات إرهابية مسلحة مدنيين في خيمة وطنية بمدينة درعا، ما أدى إلى استشهاد عدد من المواطنين وإصابة آخرين»، دون ذكر تفاصيل أكثر.

في هذا الوقت، تواجه المعارضة السورية تحديات ميدانية كبيرة، فبعد فك الحصار عن سجن حلب يستعد جيش النظام لتطويق المدينة.

ووصفت مصادر المعارضة في واشنطن التطور بالـ«خطير»، ولاحظت أن هجوم جيش الأسد ومعاونيه جاء مباشرة بعدما هاجمت قوات الجيش الحر تنظيم «داعش» وأخرجته منها.

وحذرت مصادر المعارضة في واشنطن من ان تنظيم «داعش» سيكون مستعدا لتسليم «منبج» لقوات النظام لأنه لا يحارب الأسد أصلا، وأن النظام السوري سيتمكن من خلال ذلك من السيطرة على المدينة وعلى مفترق طرق إستراتيجي ويفصل منطقة الحسكة عن حلب وادلب في الغرب.

وتستعجل المعارضة السورية المساعدات العسكرية الضرورية وتقول إنها تحصل على أسلحة فردية، لكن وصول الذخيرة للجيش الحر في جبهات القتال يتأخر، ولا أحد يعلم لماذا يغلق الأتراك البوابات الحدودية التي تسيطر عليها المعارضة.

كما تشدد المعارضة السورية الآن في واشنطن على ضرورة أخذ الدعم من الأميركيين، وقد أبدى الرئيس الأميركي باراك أوباما التزاما تجاه المعارضة السورية خلال لقائه أحمد الجربا ووفد الائتلاف في البيت الأبيض، لكن الإدارة الأميركية لم تبدأ حتى الآن أي تحرك لتحويل هذا الموقف إلى سلاح أو تدريب أو ذخيرة.

وتشعر مصادر المعارضة السورية بأن عليها اتباع إستراتيجية جديدة مبنية على استمالة زعماء الكونغرس الأميركي للضغط على الإدارة الأميركية وهذا ما بدأه الجربا خلال زيارته لواشنطن.

وفي أول مؤشر على نجاح زيارته صوتت لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي على مشروع قانون تمويل وزارة الدفاع الأميركية ويشير في بنوده الى تسليح وتدريب المعارضة السورية «المعروفة» من قبل الأميركيين.

وهناك أعضاء في الكونغرس الأميركي ملتزمون بطلب تقديم مساعدات وتدريب المعارضة السورية، ومن بين الأعضاء الملتزمين كارل ليفن وجون ماكين وماركو روبيو وايد رويس، لكن سيكون الأهم منهم أعضاء ديموقراطيين مثل رئيسة لجنة الاستخبارات دايان فاينستين ورئيسة الأقلية الديموقراطية في مجلس النواب نانسي بيلوسي.

كما علمت «العربية.نت» ان المعارضة السورية تريد من وزارة الدفاع الأميركية ان تلتزم بحسب القانون المقترح بتدريب وتسليح أكثر من ألف عنصر تابع للجيش الحر، كما تريد المعارضة ان تقنع الأميركيين بتسليم المعارضة عددا محدودا من الصواريخ المحمولة المضادة للطيران «مان باد»، وأن تقوم بعملية تجريبية مثل عملية تسليم المعارضة صواريخ «تاو» المضادة للدروع.

الأمم المتحدة تحمّل دمشق مسؤولية أمن وسلامة السجناء والمعتقلين بسجن حلب المركزي

جنيف ـ أ.ش.أ: حمّلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة نافي بيلاي ـ في بيان لها أمس صدر في جنيف ـ الحكومة السورية مسؤولية أمن وسلامة جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين وغيرهم ممن كان قد تم اعتقالهم تعسفيا وجرى إيداعهم سجن حلب المركزي.

وقالت بيلاي إن مكتبها تلقى معلومات تؤكد أن القوات السورية قامت بفك الحصار المفروض على السجن منذ أكثر من عام من قبل بعض جماعات المعارضة المسلحة وأن القوات تمكنت من دخول السجن.. ولفتت بيلاي إلى أن 53 معتقلا سياسيا موجودون بسجن حلب المركزي ومعروفة هوياتهم بالنسبة للأمم المتحدة وانهم معرضون لخطر وشيك.